



## معطيات إحصائية حول اللقاء

■ **عدد المدعوين للقاء:** 227، علاوة على أعضاء المجلس (3) المؤطرين لأشغال اللقاء؛ المشاركون من أعضاء المجلس: لم يشارك أي عضو في هذا الملتقى، في حين حضرت السيدة رحمة بورقية مديرة الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛ المقرران (2)؛ فريق الدعم التقني واللوجستيكي للمجلس (3)، فريق الدعم التقني واللوجستيكي لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني (2) بالإضافة إلى فريق دعم تابع للولاية (3).

**عدد الحاضرين:** 226، نسبة الحضور: % 99.6

✓ التربية الوطنية (مسؤولون جهويون وإقليميون، مفتشون، مدرسون، أطر التخطيط والتوجيه، مديرو المؤسسات، تلاميذ، وجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ): 104

✓ التكوين المهني (مسؤولون، مديرو المؤسسات، مكونون): 17

✓ التعليم العالي (عمداء كليات، أساتذة، باحثون، طلبة): 34

✓ التعليم العتيق (مسؤولون ومدرسون): 1

✓ الأحزاب السياسية: 6

✓ النقابات: 15

✓ المنتخبون (برلمان، جماعات ترابية): 11؛

✓ الصحافة الجهوية والمحلية: 17

✓ مثقفون وفنانون: 9

✓ قطاعات غير قطاعات التربية والتكوين (الثقافة، الصناعة التقليدية، التعاون الوطني): 2

✓ جمعيات المجتمع المدني: 10؛

✓ فريق التأطير والتنظيم: 13.

### ■ زمن اللقاء:

- بداية اللقاء: 9 و 30 د صباحاً؛

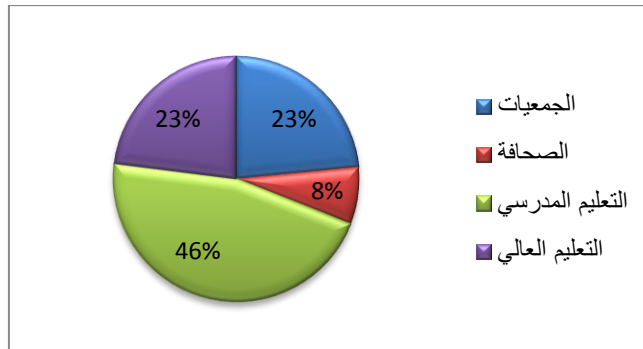
- اختتام اللقاء: 17 و 17 د مساءً؛

- استغرق اللقاء إجمالاً حوالي 7 ساعات ونصف، مع توقف للغداء، خصص منها حوالي 6 ساعات ونصف للنقاش وساعة للعروض والمداخلات التأطيرية للمجلس.

■ **المناقشة:** تخلل المناقشة 52 تدخلاً يتوزعون كما يلي:

✓ 22 تدخلاً في الفترة الصباحية، و30 في الفترة الزوالية.

- **المساهمات المكتوبة:** توصل فريق التأطير ب (25) مساهمة مكتوبة متفاوتة الحجم والمضمون.



## سياق اللقاء

في إطار الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الذي أطلقه المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي على مدى الفترة الفاصلة بين 14 و30 أكتوبر 2014، تم عقد اللقاء الخاص بجهة دكالة – عبدة يوم الخميس 30 أكتوبر 2014 بمدينة الفنون والثقافة بمدينة أسفي.

## المشاركون في اللقاء

حضر هذا اللقاء 226 مشارك ومشاركة يمثلون مختلف أقاليم وجماعات الجهة، بينهم المسؤولون والفاعلون الإداريون والتربويون لوزارات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وممثلو القطاعات الحكومية، والتلاميذ، والطلبة، وفعاليات تنتمي إلى الأحزاب السياسية والنقابات التعليمية، وبرلمانيو الجهة وأعضاء الجماعات الترابية الجهوية والمحلية، وجمعيات المجتمع المدني، والمتقنين والفنانين، والفاعلين الاقتصاديين والصحافة الجهوية والمحلية.

كما شارك عن المجلس:

- ✓ فريق للتأطير، يتكون من السيدة والسيدان: ربيعة الناصري، وعلي أمهان، ومحمد الشعبي
- ✓ تكلف بأعمال المواكبة والدعم التقني واللوجستيكي من إدارة المجلس:
  - سلمى شمسي ووائل بنعبد العالي: مقرران؛
  - يحيى بوعيشة وعلي أكساب: الدعم التقني واللوجستيكي.
- ✓ بالإضافة إلى فريقين من الولاية ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني الذين ساهما في تقديم الدعم التقني واللوجستيكي لفريق التنظيم.

## أهداف اللقاء

يتوخى المجلس من وراء لقاء الحوار الجهوي، تقوية المقاربة التشاركية التي تشكل جوهر اشتغاله، وحجر الزاوية في أعماله التشخيصية والاستشرافية، التي تروم الإسهام في الارتقاء بالمنظومة التربوية والرفع من جودتها. وهو حوار يشكل محطة حاسمة من محطات البرنامج المرهلي لعمل المجلس، الذي سيتوج ببلورة التقرير الاستراتيجي المزمع إنجازه من طرف المجلس، والذي سيقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

## برنامج اللقاء

انتظم برنامج اللقاء في محورين أساسيين:

1. محور تشخيصي، يهتم تقاسم بعض التشخيصات التي انتهت إليها أعمال المجلس مرحليا؛
2. محور استشرافي، الهدف منه تنظيم التفكير الجماعي حول آفاق تأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، انطلاقا من تسعة مداخل مقترحة.

## أشغال اللقاء

### 1. جلسة الافتتاح

افتتح اللقاء بكلمة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تلتها السيدة ربيعة الناصري، عضوة المجلس ومسيرة الجلسة، وقدمت من خلالها:

- سياق اللقاء، بوصفه محطة من محطات البرنامج المرحلي للمجلس في اتجاه بلورة التقرير الاستراتيجي، والذي سيقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- والهدف منه، المتمثل في تعزيز المقاربة التشاركية التي تشكل جوهر اشتغال المجلس، من أجل حشد الاجتهاد الجماعي، والإسهام المشترك في استكشاف السبل الكفيلة بتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

كما تضمنت هذه الكلمة تقديمًا للمجلس بصفته مؤسسة دستورية مستقلة للحكمة الجيدة والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، وطبيعته ومهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، وتموقعه المؤسسي في علاقته بالمؤسسات الأخرى ولاسيما القطاعات الحكومية.

### 2. عرض التشخيص

قدم السيد محمد الشعبي، عضو المجلس، عرضا تناول العناصر التشخيصية التي انتهى إليها عمل المجلس مرحليا، همت، على الخصوص، أهم المكتسبات المحرزة، وأبرز المعوقات التي واجهتها المدرسة المغربية. وقد خلص العرض المقدم إلى بعض الاستنتاجات تتعلق، أساسا، بالمكتسبات التي وجب توطيدها وتطويرها، وإلى أهم بؤر التعثر التي ما تزال تعترض مسار تغيير المنظومة التربوية.

### 3. عرض المحاور الاستشرافية

بخصوص المحاور الاستشراافية، قدم السيد محمد الشعبي عرضاً يتمحور حول جملة من القضايا التي تشكل مدخلاً أولياً للنقاش والحوار: التعميم والجودة والحق في التربية والتكوين، المناهج والبرامج والتكوينات، الفاعلون التربويون (هيئات التدريس، والتكوين، والتأطير، والتوجيه، والتخطيط، والتدبير)، القطاع الخاص للتربية والتكوين، البحث العلمي والابتكار والتميز ولوج مجتمع المعرفة، الأدوار الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة، وعلاقتها بالمحيط، منهجية الإصلاح التربوي، وقضايا وموضوعات ذات بُعد جهوي ومحلي.

#### 4. خلاصات تركيبية للمناقشات

### المحور التشخيصي

أكدت السيدة ربيعة الناصري على أن التشخيص معروف ومتقاسم بين الجميع، فطلبت من السيدات والسادة الحاضرين أن تتركز مساهماتهم بشكل أساسي على ما هو استشراافي، وذلك حتى يتسنى استثمار الوقت بشكل أفضل في كل ما هو اقتراحات. وبالرغم من ذلك، فقد تمت الإشارة في بعض المداخلات إلى قضايا تشخيصية. ويمكن تلخيص أهم ما جاء في هذا النوع من المداخلات فيما يلي:

#### ملاحظات حول العرض التشخيصي

- إغفال العرض التشخيصي لإشكالية تراجع الأدوار الريادية للمنظومة التربوية من حيث وظائفها التثقيفية والقيمية والتربوية والتأهيلية، وتركيزه على الحصيلة الكمية؛
- عدم تطرق العرض التشخيصي لمساهمات القطاعات الأخرى وأدوارها في تأهيل المؤسسات التعليمية، كالشبيبة والرياضة، الثقافة والإعلام والاتصال، التنمية الاجتماعية، الجماعات المحلية، المكتب الوطني للماء الصالح للشرب...
- إغفال العرض لاستشراف آفاق المنظومة التربوية في ظل الجهوية الموسعة التي في طريقها إلى التفعيل، بشكل يمكن من التدبير المسبق لبعض الإشكاليات المحتملة.

#### على مستوى منهجية الإصلاح التربوي

- عدم الاستمرارية في الإصلاحات وخضوعها للمزايدات السياسية والقرارات المزاجية؛
- رغم الآليات التي أنشأتها الحكومات المتعاقبة للتشاور في عملية صنع القرار، فإن آراء ممثلي المجتمع المدني نادراً ما تؤخذ بعين الاعتبار، الشيء الذي يكرس مركزية القرارات؛

- إيلاء الأهمية للجوانب الكمية من طرف الوزارة الوصية وإهمال الجودة، حيث يتم رفع نسب النجاح لمحاربة التكرار والاستجابة لإكراهات الخريطة المدرسية، مما يسبب في ارتفاع نسب الهدر بعد ذلك. فعوض أن يراكم التلميذ مجموعة من التعلّات التي تؤهله لمواصلة الدراسة، يجد نفسه بعيدا عن المستوى المطلوب عند انتقاله من مستوى لآخر؛
- إيقاف جمعية دعم مدرسة النجاح التي حققت حركية ودينامية غير مسبوق في المؤسسات التعليمية، حيث تمكنت المدارس بفضلها من الحصول على 49000 درهم وقامت بمجموعة من الأعمال لصالح المدرسة (من تفعيل للأندية وصيانة الأقسام وغيرها من الأنشطة).

### على مستوى البنيات التحتية

- هشاشة البنيات التحتية وافتقارها للمرافق والتجهيزات الضرورية، مع عدم مواكبتها للتطور الكمي للتلاميذ؛
- صعوبة التنقل وعدم تواجد الداخليات لإيواء الفتيات؛
- عدم تمكن المدرسة العمومية من توفير عرض مدرسي يلائم ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- تعرض معظم الملاعب الرياضية للاستعمال الفوضوي، والسرقة والإتلاف، مع غياب استفادتها من برامج الصيانة وإعادة التأهيل.

### على مستوى الفاعلين التربويين

- تفاقم الخصائص في الأطر التربوية حيث يتم إسناد كثير من المواد لأساتذة ليست من اختصاصاتهم؛
- نقص في الأطر الإدارية بسبب نفور العديد من العمل الإداري، مما أدى إلى عدم الاستقرار الدراسي؛
- تقزيم مهام التأطير التربوي للمفتش؛
- تعدد المهام والأدوار المناطة بمدراء المؤسسات التعليمية بالعالم القروي (مع عدم تواجد للحراس العاميين في غالب الأحيان)، الشيء الذي يؤثر سلبا على أدائهم لمهامهم التربوية؛
- إسناد مهام التكوين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين لأطر عملت بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين منذ توظيفها ولم يسبق لها أن مارست مهمة التدريس.

### على مستوى المناهج والبرامج

- توالي قرارات متباينة الأهداف والمضامين في مجال إصلاح الهندسة البيداغوجية؛
- عدم تطبيق النماذج البيداغوجية بمنهجية تحترم قواعد التجربة في المنهج العلمي المعاصر؛
- تواجد فراغ بيداغوجي بعد حذف بيداغوجيا الإدماج وعدم توفير البديل؛

- عدم مراعاة الخصوصيات الجهوية في البرامج التعليمية؛
- ضعف التمكن من اللغة الفرنسية وعدم الحسم في لغة التدريس؛
- تدني المكتسبات المعرفية واللغوية للوافدين الجدد على التعليم العالي.

### القطاع الخاص للتربية والتكوين

- تباين واضح بين العرض المدرسي الذي يوفره كل من القطاع الخاص والقطاع العمومي؛
- عدم خضوع التعليم الخاص للمراقبة من قبل وزارة التربية الوطنية من حيث البرامج الدراسية، وكفاءة المدرسين، وواجبات الأداء؛ الشيء الذي يسبب في تواجد أنواع مختلفة من العروض المدرسية من حيث الجودة.

### قضايا وموضوعات ذات بُعد جهوي ومحلي

- تعاقد الداخليات ودور الطلبة في العالم القروي مع مجموعة من العاملين دون توفير شروط العمل والأجرة المناسبة لهم؛ (أجرة هزيلة تبلغ 6000 درهم في السنة فقط بالنسبة للطباخين)؛
- تشتت المدارس بسبب إنشاء الفرعيات؛
- تواجد أقسام متعددة المستويات.

## المحور الاستراتيجي

من خلال مداخلات مختلف المشاركين والمشاركين، يجب أن تتمكن منظومة التربية والتكوين من تبني استراتيجية واضحة محددة المعالم تساهم في خلق مواطنين متوازنين الشخصية، واعين بواجباتهم وحقوقهم متشبعين بقيم المواطنة وبالقيم الكونية وبتقافة حقوق الإنسان وقادرين على المبادرة وتحمل المسؤولية، مواطنين متمكنين من آليات البحث والابتكار والإبداع في جميع المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد ووفقا لتسعة محاور يمكن تلخيص مجمل المقترحات كما يلي:

### المحور الأول: التعميم والحق في التربية والتكوين

- تبني استراتيجية واضحة تفعل مبدأ الإنصاف بالوسطين الحضري والقروي وفي القطاعين الخاص والعمومي، لفائدة مختلف شرائح المجتمع؛
- توسيع العرض التربوي؛

- تأهيل المؤسسات التعليمية بالبنى التحتية الضرورية وتوفير التجهيزات، والمختبرات والقاعات المعلوماتية والمكتبات؛
- تأمين تزويد مرافق المؤسسات التعليمية بالماء الصالح للشرب؛
- إزالة الأقسام ذات البناء المفكك وتعويضها بالبناء الصلب؛
- إعادة النظر في طريقة اختيار مكان إنشاء المدارس الجماعية وكيفية تدبير إدارتها باعتبارها تجربة رائدة يمكن تحسين مردوديتها؛
- تجديد وصيانة البنايات المدرسية لكي تحافظ على جاذبيتها؛
- توفير الدعم الاجتماعي اللازم الذي من شأنه توفير حلول عملية ذات وقع مباشر على التلميذ في العالم القروي (إحداث داخلية ودور الطلبة، تعميم النقل المدرسي، تعميم الوجبات الغذائية...)
- ضرورة الاعتناء بالتلاميذ ذوي الإعاقة وذلك بتوفير الأدوات والمعدات الكافية وإعداد المعلمين ذوي الاختصاص وتكييف مواد الامتحانات الإشهادية.

### المحور الثاني: المناهج والبرامج والتكوينات

- التخفيف من مقررات ترهق الأستاذ والتلميذ، وتقليص عدد ساعات التدريس في التعليم الابتدائي؛
- مراجعة المناهج ومضامين البرامج والمقررات الدراسية خاصة في المرحلة الابتدائية، وتطوير العدة البيداغوجية من مقررات ومعدات ديداكتيكية وأطر مرجعية للاختبارات؛
- مراقبة مدى التطابق بين المقاربة البيداغوجية المنصوص عليها في المنهاج وما يتم العمل به داخل القسم؛
- إشراك كل من مجالس المؤسسة والمفتشين وجمعيات الآباء وجمعيات المجتمع المدني التربوي في عملية اختيار المناهج والبرامج؛
- ضرورة الحسم في لغة التدريس وفي تدريس اللغات الأجنبية التي تضمن للمغاربة إمكانية ولوج مجتمع المعرفة (اعتماد الإنجليزية عوض الفرنسية التي أصبحت متجاوزة)؛
- ضرورة تعميم تدريس اللغة الأمازيغية؛
- إيجاد صيغة ملائمة لإدماج التربية البدنية كبرمجتها في ساعتين متواليتين خارج ساعات الدراسة؛
- توحيد الكتاب المدرسي على الصعيد الوطني مع تضمينه ملاحق جهوية تشتغل عليها الفرق التربوية في كل جهة معينة؛
- استبدال تأليف الكتاب المدرسي بصفة كاملة من طرف فريق واحد، بتأليف المحاور أو المجزئات ثم فرز الملائم منها وفق معايير موضوعية وتجميعها في مقرر موحد؛
- إيلاء قيم الدين والمواطنة أهمية أكبر في المناهج التربوية؛



- تحسين نظام التقويم والإشهاد عبر إعداد دلائل مرجعية.

### المحور الثالث: البيئة المدرسية والعلاقة بالمحيط

#### الإيقاعات الدراسية

- التفكير في اعتماد نظام التوقيت المستمر لترك فسحة زمنية للطفل ليعيش طفولته من جهة، واستفادة المؤسسات التعليمية من الاشتغال بالتناوب بفريقين من هيئة التدريس والإدارة، وذلك بالنسبة للمستويين الابتدائي والإعدادي. فهناك تجارب ناجحة في هذا الصدد بدول الخليج يمكن الاستفادة منها؛
- إعادة النظر في توزيع العطل المدرسية وتوحيدها بالنسبة لمختلف الأسلاك التعليمية مع اعتماد مبدأ المرونة حسب الجهات والمناطق؛
- تخصيص نصف يوم أسبوعي ضمن الزمن المدرسي للمشاريع الجماعية لتكسير الروتين.

#### الحياة المدرسية

- اعتماد الأنشطة الموازية وإدخالها في الحصص الدراسية؛
- إعادة الحياة إلى المدرسة بمأسسة الأنشطة الموازية والأندية التربوية وإدماج العمل فيها ضمن جداول الحصص؛
- تكوين المؤطرين والمشرفين على الأنشطة الموازية؛
- تهيب فضاء خاص داخل المؤسسة لاستقبال وتأطير التلاميذ وحمايتهم من التعاطي لبعض الظواهر السلبية المحيطة بالمؤسسة (خصوصا في حالة تغيب الأساتذة، حيث يضطر التلاميذ للبقاء خارج أسوار المؤسسة)؛
- تعزيز الأمن داخل وبجوار المؤسسات التعليمية، وضمان الأمن الإنساني للأساتذة خلال أدائهم لمهام الحراسة خلال الامتحانات الإشهادية؛
- تفعيل الصحة المدرسية على أكمل وجه.

### المحور الرابع: الفاعلون التربويون: هيئات التدريس، والتكوين، والتأطير، والتوجيه، والتخطيط، والتدبير

- جعل مهنة التدريس أكثر جاذبية لاستقطاب ذوي الكفاءات كما هو الشأن بالنسبة للطب والهندسة مثلا؛
- إعادة الاعتبار للمدرسين والأطر التربوية والإدارية؛
- اعتماد معايير الكفاءة في تعيين الفاعلين التربويين؛
- ضرورة احترام رجل التعليم لبعض الضوابط الأخلاقية وإعطائه القدوة للتلاميذ؛
- تكثيف التكوين الأساس والمستمر للمدرسين والإداريين؛

- تعزيز آليات التأطير والتفتيش والمراقبة التربوية لتمكين رجل التعليم من مواكبة المستجدات والتعامل بشكل فعال مع المقاربات البيداغوجية الجديدة؛
- بناء العلاقة بين الشركاء التربويين على أساس تعاقدية يشجع التميز والتفوق لدى جميع الفاعلين سواء كانوا مدرسين أو إداريين، مع ربط الترقية بالمرادودية واعتماد معايير موضوعية ودقيقة لتقويم الأداء المهني للمدرس؛
- اعتماد طريقة التفتيش بالفريق للرفع من مستوى الموضوعية في تقييم أداء المدرس؛
- ضرورة توفير تكوينات للمدرسين والإداريين تهم تقنيات التواصل والقدرة على التنظيم والتدبير؛
- إعادة النظر في الامتحانات المهنية وتوجيهها نحو تقييم أمثل للأداء الفعلي داخل الفصل وعلى مستوى تدبير المؤسسة؛
- معالجة الخصائص المهول في الأطر التربوية لتفادي تأثيراته السلبية على الزمن المدرسي وحرمان المتعلمين من العديد من التعلّات؛
- ضرورة الارتقاء بمهنة المدرس ولعبه لدور المنشط داخل الفصل الدراسي عوض اقتصره على عملية التفقين؛
- تخفيض سن التقاعد للمدرسين والسماح لهم بتغيير الإطار؛
- الحرص على الاستقلالية الوظيفية لجهاز التفتيش حتى لا يبقى دوره شكليا مع إعادة الاعتبار للدور التربوي للمفتش؛
- إسناد تكوين الأطر التربوية والإدارية لمكونين لهم ما يكفي من الخبرة في الميدان؛
- تكليف أساتذة التعليم العالي الذين لا يقومون بالبحث العلمي، بمهام التدريس والتأطير البيداغوجي لسد الخصائص الموجودة في الأساتذة.

### **المحور الخامس: حكمة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي**

- توسيع صلاحيات الأكاديميات والنيابات والمؤسسات التعليمية مع ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- التنسيق بين مختلف القطاعات المكونة لمنظومة التربية والتكوين؛
- خلق الجسور بين مختلف التكوينات من تعليم أساسي وتكوين مهني وتعليم عالي، من أجل تمكين التلاميذ والطلبة من اكتساب أكبر قدر من المعارف والاندماج في عالم المعرفة.
- الحرص على استقلالية الجامعة وتعزيز التدبير بالتعاقد؛
- اعتماد التقويم المرحلي للمشروع التربوي محليا وجهويا ووطنيا قبل الشروع في أي إجراء من شأنه هدر المال العام والمجهودات والتسبب في ضياع أجيال أخرى؛

- ضرورة إلغاء مصلحة الموارد البشرية من النيابات والإبقاء على مصلحة التخطيط لأن مصلحة الموارد البشرية بالنيابات هي المعرقل الرئيسي لأي إصلاح منشود.
- توفير الإمكانيات اللازمة لتأهيل التعليم الجامعي ذي الاستقطاب المفتوح لتقليص التباين الموجود بينه وبين التعليم ذي الاستقطاب المحدود؛
- اعتماد مبدأ اكتساب الكفايات الأساسية للتمرير من مستوى لآخر وتوفير البنات اللازمة، عوض الاستجابة لإكراهات الخريطة المدرسية.

### المحور السادس: القطاع الخاص للتربية والتكوين

- ضبط الإطار القانوني للتعليم الخاص وتعزيز خضوعه لمراقبة الدولة؛
- حل مشكل تضخم نقط المراقبة المستمرة في التعليم الخصوصي مقارنة مع التعليم العمومي لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص؛
- ضرورة استعادة الدولة لتحكمها وسلطانها على قطاع التعليم الخصوصي خصوصا في ظل ما يستفيد منه هذا القطاع من أطر الدولة وإعفاءات ضريبية، وذلك من أجل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتقليص الفوارق بين القطاعين العمومي والخاص.

### المحور السابع: البحث العلمي والابتكار والتميز وولوج مجتمع المعرفة

- إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التعلّم التربوي؛
- مأسسة البحث التربوي واعتماده كمنطلق لبناء نموذج تربوي مغربي أصيل؛
- ربط التحفيز الخاصة بالبحث التربوي بإنتاجية الأساتذة الباحثين.

### المحور الثامن: الأدوار الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة وعلاقتها بالمحيط

- تقوية التعبئة والتواصل حول المدرسة العمومية؛
- ضرورة إعادة تفعيل جمعية دعم مدرسة النجاح التي حققت حركية ودينامية غير مسبوق في المؤسسات التعليمية؛
- محاربة الظواهر اللاأخلاقية المتواجدة بمحيط المؤسسة التعليمية؛
- تيسير انفتاح المؤسسة على المجتمع المدني عبر تبسيط المساطر الإدارية؛
- ترسيخ قيم المواطنة، مع وضع وتفعيل مراكز الاستماع وخلايا الإنصات في المؤسسات التعليمية.

### المحور التاسع: قضايا وموضوعات ذات بُعد جهوي ومحلي

- ضرورة استفادة مدينة أسفي من الإمكانيات المتاحة حاليا في التعليم العالي؛
- إعادة الاعتبار للجانب المعنوي والمادي للمدرس بالعالم القروي عبر توفير ظروف عمل ملائمة فيما يخص النقل والسكن أو بعض التعويضات الخاصة بالعمل في العالم القروي.

## 5. اختتام اللقاء:

اختتم اللقاء بكلمة موجزة للسيدة ربيعة الناصري، استهلتها بتجديد الشكر بشكل خاص للسيد الوالي الذي حضر اللقاء من بدايته إلى النهاية، وبشكل عام للقطاعات الحكومية والسلطات الجهوية والإقليمية والمحلية ولجميع المشاركات والمشاركين ولكل من ساهم في إنجاح هذا اللقاء. وبعدها نُوّهت بجودة المداخلات ونضجها، أُخبرت المشاركات والمشاركين بالمآل المخصص لنتائج اللقاء الجهوي باعتباره حلقة ضمن سلسلة من الأعمال التي يباشرها وينجزها المجلس في أفق إعداد مشروع التقرير الاستراتيجي الذي سيرسم خارطة طريق متقاسمة لإصلاح المنظومة التربوية.

## 6. تقييم أولي لتنظيم اللقاء وتأثيره:

- بناء على استمارة مركزة لتقييم اللقاء، تم اعتمادها من قبل فريق التنظيم والدعم التقني واللوجستيكي في تواجد عضو من فريق التأطير، أمكن استخلاص المعطيات التالية:
- تمكن فريق التنظيم والدعم التقني واللوجستيكي من توفير شروط إنجاح اللقاء؛
  - المناخ الإيجابي الجيد الذي ساد أشغال اللقاء من مرحلة التسجيل إلى غاية اختتام اللقاء؛
  - احترام البرمجة الزمنية للقاء وتسيير المداخلات والجلسة بشكل جيد؛
  - تسجيل ارتسام أولي إيجابي من طرف المشاركات والمشاركين.